

تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

أولاً: نظرة عامة على القطاع والشركة

1. السيناريو الاقتصادي

تميز السيناريو الاقتصادي في العام 2020 بزيادة مخاطر الاقتصاد الكلي نتيجة بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة خلال معظم العام. وقد أثر ذلك أيضاً على الاقتصاد العماني عبر التدفقات النقدية المجهدة، وقد زاد ذلك من حدة تفشي الوباء الذي أدى إلى عمليات إغلاق أثرت سلباً على الاقتصاد..

استجابت الحكومة لهذا الوضع الاقتصادي الفريد من خلال إصدار البنك المركزي العماني توجيهات بشأن تأجيل الأقساط التي يتعين على العملاء دفعها لمساعدتهم على مواجهة تحديات السيولة، وإستمر الطلب على السيارات منخفضة بسبب معنويات السوق المترتبة على ذلك، بيد أنه مع تحسن أسعار النفط نتوقع سوقاً أكثر تفاؤلاً في العام 2021.

2. قطاع التمويل والتأجير

كما تأثر قطاع التمويل والتأجير بالظروف الصعبة، حيث انخفض صافي عدد المدينين بنسبة 12٪ مقارنة بالعام السابق، وتبنت مسقط للتمويل نهجاً دقيقاً تجاه أعمالها حيث ركزت اهتمامها على القروض المتعثرة من خلال منح عمليات التمويل بمسؤولية.

3. الأهداف والأعمال

تأسست شركة مسقط للتمويل في العام 1987 وهي مرخصة وتحت إشراف البنك المركزي العماني بموجب القوانين الصادرة من البنك المركزي العماني، وكونها شركة مدرجة فهي تخضع أيضاً لرقابة الهيئة العامة لسوق المال. إن أهم الأهداف الرئيسية للترخيص هي - تمويل الشراء التأجيري وتأجير المعدات وخصم الذمم المدينة وتمويل رأس المال العامل والقروض الاستهلاكية المعمرة. وعلى مدار الـ 33 عامًا الماضية، دعمت الشركة الاقتصاد المحلي وتمكنت من تحقيق أحلام العديد من الأفراد ورجال الأعمال. تعمل الشركة من خلال مكتبها الرئيسي في مسقط، وكذلك من خلال شبكة واسعة من ستة مكاتب فرعية في بركاء وصحار وصور وصلالة وعبري ونزوى.

4. المنتجات

تواصل الشركة تقديم المنتجات التي تدعم احتياجات العملاء وتساعد في جهود الحكومة لتنمية الاقتصاد. يوفر تمويل المركبات والمعدات وتمويل المستودعات والآلات للمؤسسات التجارية بصورة تأجير تمويلي. كما أنها توفر تمويلًا قصير الأجل لهم عن طريق خصم الذمم المدينة، كما يتم تقديم القروض للعملاء الأفراد لشراء المركبات والسلع الاستهلاكية المعمرة لمنازلهم.

تقبل مسقط للتمويل الودائع من الشركات المودعة، وتقدم معدلات فائدة مغرية على هذه الودائع حسب مدتها.

5. تطوير الأعمال:

خلال ما يقرب من ثلاثة عقود من عملياتها، أنشأت الشركة قاعدة بيانات كبيرة للعملاء تضم ما يقرب من 20000 عميلاً، وقد مكن هذا الشركة من الحصول على حصة كبيرة من الأعمال المتكررة.

بالإضافة إلى ذلك تعمل الفروع الستة ووكلاء المركبات كنقطة مصدر للخدمة وإحالات أعمال جديدة.

أنهت وكالة تصنيف مستقلة، كابيتال إنتلجنس، مراجعتها للشركة في ديسمبر 2020، وأعادت معايرة تصنيفاتها الخاصة بمسقط للتمويل إلى omBBB+ على المدى الطويل و omA2 على المدى القصير مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهذا يعكس مسار تصنيفات سلطنة عمان، كما أن "النظرة المستقبلية المستقرة" تجسد القيم الأساسية ونقاط القوة في مسقط للتمويل كمؤسسة مالية داخل سلطنة عمان.

6. الفرص والتحديات

الفرص:

أ) من المحتمل أن تؤدي خطط الحكومة لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن قطاعي النفط والغاز مع التركيز على تنمية القطاع الخاص إلى طرح عدد من الفرص التجارية، وباعتبارها شريان الحياة لأعمال القطاع الخاص وينبغي أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أحد مجالات التركيز الرئيسية لشركة مسقط للتمويل في طليعة جهود التنويع هذه، وسيؤدي هذا إلى منح عدد من فرص تمويل المعدات ورأس المال العامل للعملاء المستهدفين.

ب) سنستمر في تنويع مصادر تمويلنا والبحث في فرص التمويل المبتكرة، سواء في الداخل أو في الخارج.

من المؤكد أن الحكومة تشجع على توظيف الخريجين الجدد سيعزز دون شك من توسع لتملك السيارات ويخلق سوقاً أكثر استدامة في المستقبل.

التحديات

أ) يؤدي تقليص تداول النقد في الاقتصاد إلى الكثير من الضغط على الشركات فيما يتعلق بالوفاء بالتزامات الدفع الخاصة بها، ومن المرجح أن تشكل القروض المتعثرة تحدياً في مثل هذا الوضع الاقتصادي.

ب) قد يؤدي نقص السيولة أيضاً إلى زيادة تكاليف التمويل مما يؤدي إلى ضغط الهامش مع التأثير الناتج على الربحية.

يجب على الشركة مراقبة سيناريو الأسواق الناشئة ومواءمة أهداف أعمالها وتوسيع حجمها بحذر بما يتماشى مع ظروف الأسواق الناشئة

ثانياً : الأداء التشغيلي والمالي

يعكس أداء الميزانية العمومية لهذا العام الفريد - وهو العام الذي بدأ بوفاة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد آل سعيد رحمه الله مما أدى إلى خلق جو ومشاعر كئيبة تبعها الإغلاق الناجم عن الوباء، مما أدى إلى تباطؤ أنشطة الأعمال وأسفرت جهود الشركة المتضافرة للحفاظ على القيم الأساسية ومصالح المساهمين عن إنهاء العام بصافي محفظة قدرها 120 مليون ريال عماني (136 مليون ريال عماني للعام السابق).

حافظت الشركة خلال هذه السنة الصعبة بشكل مستدام على ربحيتها التشغيلية، وقد أظهرت النتائج أحداث منفصلة في خسارة التقاضي (2 مليون ريال عماني) ومخصص تراكب إداري

إضافي (1.2 مليون ريال عماني) أعلى من نموذج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث سجل صافي خسارة بعد الضريبة قدره (3.613) مليون ريال عماني.

فيما يأتي أبرز المؤشرات المالية للسنوات الخمس الماضية:

(بآلاف الريالات العمانية)

2016	2017	2018	2019	2020	التفاصيل
14,415	13,266	14,066	12,626	11,197	الدخل الإجمالي
4,072	3,900	4,222	4,848	5,089	مصروفات الفوائد
10,343	9,366	9,844	7,778	6,108	صافي إيرادات الفوائد
3,485	3,558	3,081	3,054	5,159	نفقات التشغيل
1,294	1,173	2,026	4,211	5,074	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
5,138	4,048	4,051	431	(3,613)	صافي الربح بعد الضريبة
149,858	141,911	161,129	135,480	119,704	صافي الاستثمار في تمويل المدينين
14,941	16,551	18,907	24,212	24,587	مخصصات انخفاض القيمة
%95	%80	%64	%66	%61	نسبة تغطية المخصصات
38,391	39,789	41,638	40,205	36,630	صافي القيمة
%17	%13	%10	صفر	صفر	توزيعات الأرباح (%)

بشكل عام، كان الأداء خافئاً تماشياً مع النهج الحذر تجاه الإقراض في ظل وضع اقتصادي متوتر.

إدارة المخاطر

تدرك الشركة أن الإطار القوي لإدارة المخاطر ضروري لضمان الأداء المستدام، والهدف من وظيفة إدارة المخاطر هو حماية الأرباح والتدفقات النقدية وقيمة أصحاب المصلحة في نهاية المطاف. تشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من سلسلة أعمال الشركة وتشكل عنصراً مهماً في عملية صنع القرار.

يعتمد إطار إدارة مخاطر الشركة على فهم شامل للمخاطر المختلفة وتقييم المخاطر المتعلقة وقياس المخاطر والمراقبة المستمرة للمخاطر والسياسات والإجراءات الموضوعية لهذا الغرض يتم قياسها باستمرار مع أفضل الممارسات الدولية. يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على جميع المخاطر التي تتعرض لها الشركة.

نلخص أدناه المخاطر الرئيسية التي تواجهها الشركة واستعدادها لها:

أولاً. مخاطر الائتمان والمحفظة:

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة الناتجة عن تخلف المقترض عن سداد القرض أو عدم الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية القرض. وتتبع مخاطر الائتمان من عدم السداد من قبل مقترض واحد أو أكثر أو إخفاق نظامي لقطاع معين من الأعمال.

يتم التخفيف من المخاطر عبر سياسات الائتمان المتحفظة والتي تتم مراجعتها على فترات منتظمة ويتم تعديلها في ضوء التطورات في البيئة الخارجية. تتبنى الشركة إستراتيجية لتوزيع المخاطر على العملاء وقطاعات الصناعة، وتتم مراجعة المخاطر القطاعية واتجاهات الصناعة من قبل لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة على الأقل كل ربع سنة، وتتبع الشركة سياسة حكيمة للتخصيصات بما يتوافق ومتطلبات البنك المركزي العماني.

ثانياً. مخاطر السيولة:

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب، ويمكن أن يحدث ذلك بسبب عدم القدرة على تحويل الأصول غير السائلة مثل الأوراق المالية

إلى نقد دون خسارة رأس المال و/أو الدخل في هذه العملية. يتم مراقبة وضع السيولة يوميًا من قبل قسم الخزينة، وشهريًا من قبل لجنة إدارة الأصول ، وعلى أساس ربع سنوي من قبل لجنة إدارة المخاطر. وتقوم الشركة، كإستراتيجية، بمنح جزء من القروض على أساس طويل الأجل من أجل تقليل فرص عدم القدرة على السداد عند الاستحقاق، وتقوم الشركة أيضًا بترتيب خطوط تمويل خارجية للتخفيف جزئيًا من المخاطر المرتبطة بالسيولة في النظام المصرفي المحلي.

ثالثًا. مخاطر السوق:

أ) مخاطر سعر الفائدة:

تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الفائدة التي قد تنشأ بسبب التغيرات في معدلات الاقتراض، وتخفف الشركة من هذه المخاطر عن طريق الاقتراض بمعدلات ثابتة، حيثما كان ذلك مجديًا تجاريًا، والمحافظة في التوسع ضمن الأعمال الجديدة. علاوة على ذلك ولتقليل المخاطر تغير سعر الاقتراض على الشركة قد تبرم الشركة عقودا تحوطية، ويتم مراقبة مخاطر واتجاهات أسعار الفائدة عن كثب من قبل لجنة وإدارة الأصول والالتزامات.

ب) مخاطر سعر الصرف الأجنبي

تنشأ مخاطر الصرف الأجنبي من التقلبات في أسعار العملات وتعرض الشركة لمخاطر الاقتراض بالعملات الأجنبية لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. قامت الشركة بتكوين احتياطي خاص، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية، كمقياس للتأمين الذاتي ضد التقلبات في سعر صرف الدولار الأمريكي والريال العماني. بالإضافة إلى ذلك، وبناءً على ظروف السوق، يجوز للشركة إبرام عقود آجلة لتغطية مراكز الصرف الأجنبي القائمة.

الأنظمة والضوابط الداخلية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات

توفر أدلة إجراءات الشركة مستويات محددة بوضوح من الصلاحيات لمجلس الإدارة واللجنة التنفيذية والإدارة الداخلية، وتم تضمين معظم العمليات في البرامجيات الوظيفية المخصصة للصناعة. لدى الشركة قسم خاص للتدقيق الداخلي يشرف عليه أعضاء لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، وتخضع العمليات الإجمالية لتقارير دورية وفحص من قبل البنك المركزي العماني. وقد

وضعت الشركة أيضًا خطة التعافي من الكوارث واستمرارية الأعمال، ويتم إجراء اختبار سنوي لضمان جاهزيتها واستعدادها.
